

الأصول في النحو

فجعلَ (هَجَرَ) في اللفظِ هِيَ التي تبلغُ السوآتِ لأنَّ هذا لا يشكلُ ولا يحيلُ والفرقُ بينَ هذا وبينَ البيتِ الذي قَبْلَهُ أنَّ ذاكَ قُدِّمَ فيهِ المفعولُ الثاني على المفعولِ الأولِ وهُوَ غيرُ مُلَاجِسٍ فَحَسُنَ لِأَنَّهُ يُجوزُ أنْ تضيفَ (مدخلَ) إلى (رأسِهِ) ولا تذكرُ (الظلَّ) وتضيفهُ إلى (الظلَّ) ولا تذكرُ (رأسَهُ) وهذا خلافُ ذلكَ لأنَّكَ جعلتَ الفاعلَ فيهِ مفعولاً والمفعولَ فاعلاً وينشدونَ في مثلهِ : . (وتَشَقَّى الرَّحْمَاحُ بِالضَّيَاطِرَةِ الحُمُرِ) . وإنَّما يشقى الرجالُ وقَدَّ يحتملُ المعنى غيرَ ما قالوا (قد شقى الخرزُ بفلانٍ) إذْ لم تجعلهُ أَهْلاً لَهُ فهذا على السعةِ والتمثيلِ يكونُ المعنى : قَدَّ شَقِيَ الرمحُ بأبدانِ هؤلاءِ وكقولِهِم : أتعبتُ سيفي في رقابِ القومِ إني فعلتُ بهِ ما إذا فَعَلَ بِمَنْ يُجوزُ عليهِ التَّعَبُّ تَعَبٌ . فأَمَّا قَوْلُ ا □ عَزَّ وَجَلَّ :